العدد (2245) السنة التاسعة - الأثنين (12) أيلول 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

خبراء: إيقاف بيع عقارات الدولة سعي حكومي متأخر للحد من الفساد

وصفوه في أحاديث لـ(المدى الاقتصادي) بأنه غير قادر على حل الإشكالات

□ بغداد / صابرين علي

أشاد عدد من الخبراء الاقتصاديين بقرار الحكومة الأخير إيقاف بيع عقارات الدولة باعتباره مسعى للحد من حالات الفساد المالي والإداري التي طالت قطاع العقارات بعد عام ٢٠٠٣ ، لكنهم رأوه قرارا متأخراً وغير قادر على معالجة الإشكالات والتداعيات التي تحصل بسبب المناكفات السياسية .

و قال الخبير الاقتصادي ستار البياتي لـ (المدى الاقتصادي) : إن جزءا كبيرا من القانون الذي وضعته الحكومة لبيع عقارات الدولة يرتبط بتخوفها من حدوث حالات فساد ولاسيما إن بعض عقارات الدولة تتميز بالموقع والمساحة الواسعة و بيعها بالقيمة الدفترية وليس حسب ما موجود في السوق حيث إن بعض الدول التي عانت ذات المشكلة الموجودة في العراق حالياً وسيطرة بعض الشركات والأشخاص عليها والقيام بتشكيل مافيات في هذا المجال استطاعوا الحصول عليها ،مبيناً إن هذا الموضوع يرتبط كثيراً بموضوع الفساد الذي يعانيه العراق .

وأضاف البياتي :إن إصدار مثل هكذا قرارت كان من المفروض تطبيقه منذ بداية عملية التغيير عام ٢٠٠٣ تزامناً مع جملة القوانين التي تم إصدارها في ذلك الوقت لأن بيعها بأقل من أسعارها يعد هدراً للمال العام ،الأمر الذي دعا الحكومة إلى مراجعة خطواتها ولاسيما إن هذه الملفات ترتبط بمعالجة العقارات المحجوزة أو التي تعطى إلى المواطنين ،وهذا الموضوع لايخلو بالضرورة من الفساد .

وتابع البياتي :إن إصدار هذه القرارات مرتبط إلى حد كبير بحالات الفقر الذي بلغ ٢٣٪ من المجوع العام للسكان الذي أعلن عنه من قبل وزارة التخطيط

ومن خلال البحوث والدراسات في هذا المجال، مبيناً إن نسبا كبيرة من المواطنين يعانون هذه المشكلة التي تقدر بـ ٣ ملايين ونصف المليون ،لافتاً إلى أن الدولة تحاول إيجاد الحل المناسب من خلال المشاريع الاستثمارية التي تنفذها هيئات الاستثمار ووزارة الإسكان .

وبين البياتي إن إخراج المسؤولين الحاليين الساكنين في الدور التابعة للدولة يرتبط بنفوذهم السياسي وارتباطاتهم في الأحزاب حيث إن هذا الموضوع خاضع لمساومات سياسية ،مؤكداً إن الحكومة بإمكانها أن تسترجع عقاراتها بسهولة لكن هذا الموضوع يرتبط بارتباطات الانتماءات والعلاقات السياسية .

من جانبه قال الخبير الاقتصادي الدكتور احمد ابريهي : إن الممتلكات العامة يجب أن تباع بسعر عادل بما في ذلك المخصصة لأغراض الاستثمار حيث يجب الفصل بين الإعانة والبيع لهذه الممتلكات، ويمكن للحكومة أن تقدم إعانة للمواطنين أو المستثمرين مع وجوب ضمان عدم التغاضي عن الممتلكات العامة من الأراضي وغيرها وبيعها بأسعارعادلة ويحق للحكومة إبطال المبيعات السابقة عندما يعتقد أنها لم تجر حسب الأحوال المرئية وخاصة عندما تكون الأسعار واطئة .

وأضاف ابريهي : هنالك فرق بين الإشغال غير القانوني لعقارات الدولة وبيعها فان هذا النوع يمكن التغاضي عنه لفترة من الزمن ويتم بعد ذلك استرجاعه ، أما بيع الممتلكات العامة بأسعار واطئة فيعد هذا الأمر فساداً واضحاً يجب عدم السكوت عليه، مؤكداً ضرورة اتخاذ التدابير السريعة لتصحيح التجاوزات على أراضي الدولة والأهالي معاً من خلال إلغاء البيع السابق للعقارات .

وتابع ابريهي :إن كيفية تصحيح التجاوزات التي تكاد تكون ضمن السواد الأعظم للناس العاديين من خلال التعويض والبعض الآخر يتم من خلال الإزالة، وفي كل الأحوال يجب التأكد من عدم إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، فلا يجوز مثلاً تهديم مجمع أو حي سكني بأكمله قد لايسبب ضرراً اوخطأ بمجرد انه لاينسجم مع التصميم الأساسي حيث إن هذه الإجراءات الروتينية وغير المسؤولة قد تتسبب بفساد العملية برمتها .

من جانبه قال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون :إن تقدير أملاك الدولة لم يجر بالشكل الصحيح حيث انه بحاجة إلى تشكيل لجان اقتصادية فنية لإعادة تقييمها بسعر الأسواق السائدة حتى تتمكن من وضع السعر الحقيقي لها ولاسيما إن الكثير منها متعلقة بالناس .

وأضاف انطون :إن هذه العقارات تم تمليكها من الناحية القانونية طالما إن الملك سجل باسم المشتري فلايمكن إخراجه ،أما من الناحية الأخرى فإن الدولة تستطيع القيام بإعادة التقييم إذ يمكن شراء دار سكنية بسعر قبل خمس سنوات وبيعها بالسعر السائد الحالي حيث إن الزمن له دور كبير في تقييم العقار .

وتابع انطون :إن الحل الأمثل لحل مشكلة السكن التي تكاد تكون مشكلة السواد الأعظم لايتعلق بتطبيق القانون وإنما بإيجاد الحلول والبدائل له عن طريق تعهد الدولة بإيجاد السكن المناسب لهم ولكن ليس على حساب المصلحة العامة .

من جهته قال الدكتورهادي المالكي :إن إصدار مثل هذه القوانين من الضروري أن يتعلق بمشكلة الفساد التي تكاد تكون هي الصفة الغالبة في مؤسسات الدولة حيث سيتم إجراء تسويات مالية لإعادة تقييمها من جديد .

وأضاف المالكي :إن هذه المشكلة بحاجة إلى إجراءات صارمة لحلها والتخلص من آثارها لأن حالات الفساد لاتتعلق بهذا الوضوع بل تمتد إلى مجالات متعددة الوجوه والإشكال ،وعليه يمكن اعتبار هذا الموضوع ضمن مواضيع الفساد المالي والإداري الذي نعانيه في الوقت الحاضر .

وذكر مدير علاقات إعلام نزاعات الملكية حسن العاتي لـ (المدى الاقتصادي) :إن الهيئة محكومة بإصدار قانون رقم ١٣ لعام ٢٠١٠ الخاص بهيئة دعاوي الملكية ، حيث حدد هذا القانون الاختصاص الزماني للهيئة من ١٧ تموز عام ٦٨ ١٩ لغاية ٢٠٠٣/٤/٩ والعقارات المشمولة بالقانون وفق المادة ٣ منه ،أما ماتلا هذا التاريخ فهو ليس من الاختصاص الحصري للهيئة إلا في حالة حدوث تعديل للقانون، وهذا الأمر من اختصاص مجلس النواب .

وأضاف العاتي :إن المتجاوزين على أملاك الدولة بعد عام ٢٠٠٣ ليس من الاختصاص النوعي للهيئة لأن هذا القانون تم إصداره بعد التاريخ المحدد لعملها .

٢١٣ مليار دينار حجم التداول للنصف الأول من العام

□ بغداد / قيس عيدان

أظهر التقرير الصادر عن سوق العراق للأوراق المالية والخاص بأداء السوق خلال النصف الأول من العام الحالي حجم تداول ما يقارب (٢١٣,٥) مليار دينار مقابل ما يقارب (٢٦٧,٦) مليار دينار خلال الفصل الأول من عام ٢٠١١ وبنسبة انخفاض قدرها (٢٠,٢ ٪) ، ومن الجدير بالذكر أن حجم التداول للفصل الثاني ارتفع بنسبه٢٧,٩٪) عما كان عليه في الفصل الثاني عن العام السابق (٢٠١٠) ، احتل القطاع المصرفي خلال الفصل الثاني من عام ٢٠١١ المرتبة الأولى من حيث حجم التداول حيث بلغ حجم التداول ما يقارب (١٦٧,٠)مليار دينار وبنسبة (٦٢,٤ ٪) من المجموع الكلي ،وجاء في المركز الثاني قطاع الخدمات حيث بلغ حجم التداول ما يقارب (٢١,٥)مليار دينار وبنسبة (٨٪) من المجموع الكلي ،وجاء في المركز الثالث القطاع الصناعي حيث بلغ حجم التداول ما يقارب (١٥,٣) مليار دينار وبنسبة (٥,٧ ٪) من المجموع الكلي ،وقد بلغ معدل الجلسة لحجم التداول خلال الفصل الثاني من عام ٢٠١١ ما يقارب (٣,٤) مليار دينار مقابل ما يقارب (٤,٥) مليار دينارخلال الفصل الاول لعام ٢٠١١ ، حيث بلغ عدد جلسات التداول خلال هذا الفصل(٦٣) جلسة تداول مقابل (٦٠) جلسة تداول للفصل . وعن حجم الأسهم المتداولة لنفس الفترة اظهر التقريرانخفاض عدد الاسهم المتداولة خلال الفصل الثاني من عام ٢٠١١ إلى ما يقارب (١٠٢,٩) مليار سهم ، مقابل ما يقارب (١٤٩,٩) مليارسهم خلال الفصل الأول من عام ٢٠١١ وبنسبة انخفاض مقدارها (٣١,٣، مشيراً إلى أن عدد الاسهم للفصل الثاني انخفض بنسبه (١١,٤ ٪) عما كان عليه في الفصل الثاني عن العام السابق ٢٠١٠) ، احتل القطاع المصرفي خلال الفصل الثاني من عام ٢٠١١ المرتبة الأولى من حيث عدد الاسهم المتداولة حيث بلغ عدد الاسهم ما يقارب (٨٧,٩)مليار سهم وبنسبة (٥٨,٧ ٪) من المجموع الكلي وجاء في المركز الثاني القطاع الصناعي حيث بلغ عدد الاسهم ما يقارب (١٠,٢)مليار سهم وبنسبة (٦,٨ ٪) من المجموع الكلي ، وجاء في المركز الثالث قطاع الخدمات حيث بلغ عدد الاسهم المتداولة ما يقارب (٣,٥) مليار سهم وبنسبة (٢,٣ ٪) من المجموع الكلي ، وقد بلغ معدل الجلسة لعدد الاسهم المتداولة خلال الفصل الثاني من عام ٢٠١١ حوالي (١,٦) مليار سهم مقابل (٢,٥) مليار سهم للفصل الأول من العام ؛ التقرير اظهر أيضا حجم العقود مقارنة بالعام الماضي حيث بلغ عدد العقود المنفذة خلال الفصل الثاني من عام ٢٠١١ ما يقارب (٣٢,٥) ألف عقد مقارنة بما يقارب (٣٨,٦) ألف عقد للفصل الأول من عام ٢٠١١ وبنسبة انخفاض بلغت (١٥,٧ ٪) ، ومن الجدير بالذكر إن عدد العقود للفصل الثاني ارتفع بنسبه٩٩,٣٪) عما كان عليه في الفصل الثاني من العام السابق (٢٠١٠) ، وقد احتل القطاع المصرفي المرتبة الأولى من حيث عدد العقود ، فيما بلغ عدد العقود ما يقارب(١٤,٢) ألف عقد وبنسبة (٣٦,٩ ٪) من المجموع الكلي ، وجاء في المركز الثاني القطاع الصناعي حيث بلغ عدد العقود مايقارب(٧,١) ألف عقد وبنسبة (١٨,٦ ٪) من المجموع الكلي ، وجاء في المركز الثالث القطاع الخدمي حيث بلغ عدد العقودالمنفذة ما يقارب (٦,٩) ألف عقد وبنسبة (١٨ ٪) من المجموع الكلي، وقد بلغ معدل الجلسة لعدد العقود المنفذة ما يقارب (٥١٦,٢) عقد خلال الفصل الثاني من عام ٢٠١١ مقارنة مع (٦٨٨,٩) عقد خلال الفصل الأول من عام ٢٠١١،وبهذه المؤشرات أظهر التقرير انه سجل الرقم القياسي للأسعار في سوق العراق للأوراق المالية للفصل الثاني لعام ٢٠١١ ارتفاعا بلغت نسبته (١٢,٤ ٪) ليغلق في نهاية الفصل الثاني لعام ٢٠١١ عند (١٤٢,٧٦) نقطة . مقابل (١٢٦,٩٨) نقطة في نهاية الفصل الأول لعام ٢٠١١.

العراق يغيب عن تقرير التنافسية لمنتدى الاقتصاد العالمي ٢٠١١-٢٠١٢

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

غاب العراق عن تقرير التنافسية العالمي ٢٠١١-٢٠١٢ الصادر حديثا عن منتدى الاقتصاد العالمي الذي شاركت فيه ١٤٢ دولة من بينها ١٦ دولة عربية.

وقالت مصادر إعلامية مطلعة إن تصنيف التنافسية يتركز في التقرير على مؤشر التنافسية العالمية الذي طوره سالا أي مارتن للمنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠٠٤. ويتألف من ١٢ فئة تعد ركائز التنافسية التي تشكل معا صورة عن طبيعة تنافسية الدول التي بلغ عددها ١٤٢ دولة في هذا التقرير، والركائز هي: المؤسسات، البنية التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، فعالية سوق السلع، فعالية سوق العمل، تطوير السوق المالية، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق، تطور وابتكار الأعمال.

وبينت المصادرإن قطر قادت العالم العربي في تصنيف التقرير تلتها السعودية لتحتل المرتبة السابعة عشرة على المستوى العالمي في التقرير.

وأوضحت انه على الصعيد العالمي، تصدرت سويسرا الترتيب العام للسنة الثانية على التوالي، بينما تراجعت السويد إلى المرتبة الثالثة مفسحة المجال أمام سنغافورة، وحافظت دول الشمال والغرب الأوروبي على مكانتها المتقدمة على قائمة التصنيف العالمي، حيث جاءت السويد ثالثا، وفنلندا رابعاً، وألمانيا سادساً، وهولندا سابعاً، والدانمرك ثامناً، والمملكة المتحدة عاشراً في المراكز العشرة الأولى، في حين شهدت اليابان تراجعا بثلاث مراتب لتحتل المركز التاسع هذا العام.

وقال أشرف الدهان المدير المفوض لمجموعة مدار الرافدين للأعمال الاستشارية والتجارية والتي تعتبر من الشركات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات واستشارات السوق والأبحاث التجارية والتسويقية، من المؤسف أن يغيب العراق عن مثل هذه المحافل الاقتصادية وخاصة انه حاليا وبسبب الوضع السياسي في المنطقة يمثل محط أنظار كل المستثمرين.

وعزا الدهان سبب ذلك ربما لغياب عنصر أساسي في عمل المؤسسات المعنية بموضوع الاستثمار والاقتصاد وهو التسويق لهذه الفرص بصورة صحيحة ،فعلى الرغم من قيام الحكومة العراقية بتسهيل وإزالة كل العقبات أمام الراغبين بالاستثمار في العراق من خلال القوانين التي قامت بتشريعها والتي رحب بها جميع المهتمين بالسوق العراقية إلا إن جانب التسويق مهم جدا، داعيا إلى تأسيس فريق أو مجلس اعلي يقوم بهذه المهمة يرتبط بالجهات المعنية بهذا الأمر.

وبالعودة إلى موضوع التقرير دعا الدهان الجهات الحكومية الاقتصادية والاستثمارية والمعنيين بشؤون السوق والاقتصاد إلى مراجعة نتائج التقرير والبحث في المؤشرات التي تضمنته وإشراك القطاع الخاص معه في جلسات تفاعلية لإيجاد آليات الارتقاء بمختلف القطاعات الحيوية وكذلك المشاركة في مثل هذه المحافل الدولية المهمة والاستفادة من تجارب الدول المشاركة في قطاعات عديدة لانزال بحاجة لتطويرها في العراق وخاصة الصحة والتعليم والبنى التحتية.

فقدان

فقد وصل تسجيل السيارة (تويوتا دبل قمارة) رقم الوصل 1573 بتاريخ 2010/12/4

باسم (لؤي فوزي احمد)

يرجى ممن يعثر عليه الاتصال برقم الموبايل/ 07901397481

الهيئة العامة للكمارك
مديرية كمرك المنطقة الوسطى
قسم المبيعات
إعلان كمركي

ستبيع الهيئة العامة للكمارك/ مديرية كمرك المنطقة الوسطى/ قسم المبيعات في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١١/٩/٢٠ (٥٣١) تلفزيون ملون حجم ٢١ عقدة نوع شونك المصادرة لحساب الخزينة والموجودة في مخزن الشركة العامة للمعارض العراقية (معرض بغداد الدولي) الكائن في بغداد/ المنصور فعلى الراغبين بالشراء الحضور في الزمان والمكان المعينين مستصحبين معهم التأمينات القانونية البالغة ٢٠٪ من بدل البيع وبصك مصدق لحساب مديرية كمرك المنطقة الوسطى فعلى من ترسو عليه المزايدة دفع كامل بدل البيع ويتحمل أجور نشر الإعلان وعليه رفع الاموال المباعة من موقع البيع خلال فترة سبعة ايام من تاريخ رسو المزايدة عليه وتقديم المستمسكات التعريفية (هوية الاحوال المدنية- شهادة الجنسية- البطاقة التموينية- بطاقة السكن) النسخ الاصلية.

عبد الجليل حسين علوان
مدير كمرك المنطقة الوسطى

مجلس النواب العراقي
إعلان مناقصة رقم (2011/15)
يعلن مجلس النواب عن مناقصة تجهيز كاربت

يمكن الحصول على المواصفات الفنية عنها من قسم المشتريات في الدائرة المالية في مجلس النواب لقاء مبلغ (150000) مئة وخمسون الف دينار غير قابل للرد فعلى الشركات المتخصصة وذات الخبرة في هذا المجال الراغبة بالاشتراك في المناقصة تقديم عطاءاتها في موعد أقصاه نهاية الدوام الرسمي ليوم الاربعاء 2011/10/12.

المستمسكات والشروط المطلوبة:

١- شهادة تأسيس الشركة من مسجل الشركات في وزارة التجارة (بالنسبة للشركات المسجلة في إقليم كردستان يتوجب عليها إبراز ما يثبت تأشير تسجيل الشركة في مسجل الشركات في بغداد).
٢- تقديم براءة ذمة نافذة صادرة من دائرة الضريبة المختصة.
٣- تقديم تأمينات أولية بقيمة (1%) من قيمة العطاء على شكل صك مصرفي مصدق أو خطاب ضمان من مصرف عراقي معتمد.
٤- إرفاق وصل شراء المناقصة عند تقديم العطاء.
٥- تحديد مدة نفاذية العطاء بما لا يقل عن شهرين من تاريخ المناقصة.
٦- تحديد فترة التجهيز.
٧- التسعيرة تكون بالدينار العراقي.
٨- يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان.
٩- تقديم قائمة بالأعمال المماثلة.

الملاحظات:

١- تهمل العطاءات غير المستوفية للمستمسكات المطلوبة.
٢- الدائرة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.
٣- يقدم عرضين منفصلين، عرض تجاري مسعر مغلق وعرض فني غير مسعر مغلق.
٤- إذا صادف يوم غلق المناقصة عطلة رسمية فيكون موعد الغلق في يوم الدوام الرسمي الذي يلي يوم أو ايام العطلة.
٥- للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على هاتف قسم المشتريات (07901113340).

قسم المشتريات
الدائرة المالية